

الضبط الفعال للأمن في الأماكن العامة

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

كيف تعمل الشرطة لتحسين الظروف في أنواع معينة من الأماكن مثل المناطق التجارية المركزية والمنتزهات العامة وأنظمة النقل والأسواق العامة والمدارس؟ لا تعتمد السيطرة على الجريمة في أماكن محددة وحماية السكان الذين يستخدمون تلك المناطق على اللوائح وعلى تطبيق قانون العقوبات بعد وقوع الجريمة فحسب ، بل على فهم أنواع المشاكل التي ظهرت في تلك الأماكن ، وسبب وجودها . وكيف يمكن منع المشاكل والسيطرة عليها على أفضل وجه ؟ في حين أن عمل الشرطة ضروري لمنع الجريمة والسيطرة عليها في الأماكن الحضرية ، فإن الإجراء غالبًا ما يتضمن التحليل والإدارة واليقظة على اوضاع تلك الأماكن أكثر من نشر القوة القمعية . تعتمد العديد من الحلول على فهم كيفية عمل المساحات (الفضاءات \ المجالات) وإدارتها بفعالية لتقليل الحوافز لارتكاب الجريمة . بني الفصل الرابع على هذه المفاهيم ، ويناقش استراتيجيات مكافحة الجريمة في أنواع مختلفة من الأماكن . بالاعتماد في معظمه على أمثلة تفصيلية من أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ، ويركز على كيفية تطبيق استراتيجيات لمساحات حضرية ضيقة .

تعريفات

مساحات عامة. الأماكن التي يتم الوصول إليها بحرية والتي غالبًا ما تكون مملوكة للجهات الحكومية ، وإن لم يكن دائمًا . يمكن استخدام المساحات كأسواق أو مناطق ترفيهية أو مواقع عبور .
مساحات خاصة. الأماكن ذات الوصول المقيد والتي عادة تكون مملوكة ملكية خاصة . يتمتع الأفراد في معظم الأنظمة الديمقراطية بحقوق كبيرة لحماية الأماكن الخاصة بهم من التفتيش .
مقاولو الأمن الخاص. مقدمو خدمات الشرطة والحراسة المتعاقد معهم في السوق الخاص . في السنوات الأخيرة ، كان هناك انتشارا كبيرا لهذه الأنواع من الجهات الفاعلة في مجموعة متنوعة من البلدان .
أصحاب المصلحة. الفاعلون الجماعيون والأفراد الذين لديهم مصلحة في التحكم أو إدارة مساحة أو برنامج معين .

المساحات الحضرية العامة والخاصة

أحد التحديات الرئيسية في فهم كل من الشرطة والفضاء الحضري في العالم اليوم هو التفاوض على الخط الفاصل بين الأماكن العامة والخاصة . عندما ينتقل المواطنون عبر المدينة للقيام بأعمال تجارية أو للدراسة أو التسوق أو السفر إلى المنزل ، فإنهم يعبرون مجموعة متنوعة من المساحات التي تخضع لأنواع مختلفة من اللوائح ومستويات الوصول . تخضع أنواع مختلفة من المساحات أيضًا لأنواع مختلفة من الأمن العام والخاص والتي غالبًا ما تتجاوز الخدمات العامة التي تقدمها الشرطة . مراكز التسوق ومباني المكاتب ، على سبيل المثال ، قد يكون لها حراس أمن خاصون ، هم في بعض الأحيان ضباط شرطة خارج الخدمة . وبالمثل ، قد يكون للمنتزهات العامة والمباني الحكومية قوة منفصلة من القائمين على الرعاية وحراس الأمن الذين يطبقون اللوائح الأساسية .

تواجه الشرطة العاملة في الفضاء الحضري التحدي المتمثل في التفاوض على هذه البيئة المعقدة للأمن العام والخاص المختلط . في كثير من الحالات ، يمكن للشرطة أن تتعاون بشكل فعال مع شركات الأمن التابعة للقطاع الخاص . في الواقع ، يمكن أن يؤدي وجود مثل هذه الشركات إلى زيادة الموارد المحدودة . في بعض المدن ، هناك تنظيم حكومي فعال لمقدمي خدمات الأمن من القطاع الخاص ، وتواجه الشرطة حواجزا قليلة في العمل معهم لفرض القانون . في حالات أخرى ، يكون التنظيم العام للأمن الخاص غير فعال . في كثير من الأحيان ، قد لا تعرف الحكومة من يعمل لصالح شركات الأمن هذه . قد تكون المنظمات مزودة بشرطة أو مجرمين خارج الخدمة وقد تنخرط الجماعات في الابتزاز . علاوة على ذلك ، في بعض الظروف ، قد يعيق الملاك الخاصون عمل الشرطة في الأماكن التي يمتلكونها من أجل الحد من قدرة الشرطة على التحقيق في الجرائم .

يجب أن تعالج خطط التعامل مع الشرطة في الأماكن الحضرية هذه المجموعة المعقدة من وكلاء الأمن . وللعمل من أجل الحفاظ على فعالية الشرطة في الأماكن الحضرية ، من المهم أن تدرس الوكالات الحكومية والشرطة عدة استراتيجيات لإدارة هذه العلاقات :

يجب أن تضع الحكومة لوائح تنظيمية فعالة لشركات الأمن الخاصة تضمن الوضوح في العلاقة بين الشرطة وهذه الشركات وتحافظ على معايير الجودة الأساسية لهذه المجموعات ، بما في ذلك ضمان أن الشركات الخاصة لا تدار من قبل ضباط الشرطة خارج الخدمة وأنهم لا يقومون بذلك ، او توظيف المجرمين النشطين . يجب أن تحدد القواعد أيضاً نوع الأسلحة التي يحملها حراس الأمن الخاصون ونوع التدريب الذي تم تلقيه .

(أ) ينبغي وضع لوائح لتوضيح الظروف التي يمكن للشرطة النشطة في ظلها يكون العمل لصالح الشركات الخاصة . يجب أن تشير اللوائح بوضوح إلى كيفية التعامل مع انتهاكات الشرطة خارج الخدمة في المحاكم المدنية وجلسات الاستماع التأديبية للشرطة ؛

(ب) ينبغي للحكومة أو الشرطة الاحتفاظ بسجل للشركات الأمنية الخاصة وموظفيها ؛

(ج) ينبغي أن تشارك الشرطة في إدارة وتدريب حراس الأمن الخاصين ؛

(د) ينبغي أن تكون الشرطة سباقة في تطوير العلاقات مع شركات الأمن الخاصة المشروعة . يجب أن تساعد هذه الجهود في ربط شركات الأمن الخاصة بعلاقات مع الشرطة والمساعدة في دعم قوات الشرطة الرسمية ؛

(هـ) ينبغي للشرطة أن تتابع بنشاط أي ادعاءات ضد الجهات الأمنية الخاصة ، بما في ذلك تلك التي تستخدم الشرطة خارج الخدمة ؛

(و) ينبغي أن تقيم الشرطة علاقات مثمرة مع الأجهزة الأمنية الأخرى العاملة في مباني المدينة والمتنزهات والمدارس والساحات العامة ؛

يجب أن تفكر الشرطة في إشراك السكان بنشاط في مجموعات مراقبة الأحياء السكنية . ومع ذلك ، ينبغي عليها التأكد من أن الجماعات تمارس أنشطتها وفقاً للقانون . ينبغي أن تنظر الشرطة أيضاً في إشراك الشركات المحلية في دعم أنشطة الشرطة . يمكن للجهود ، كما هو الحال مع برنامج نيفاشا في كينيا ، أن توفر مساعدة أساسية في تحسين جودة عمل الشرطة وضخ موارد كبيرة في وكالات الدولة التي تعاني من نقص التمويل . ومع ذلك ، فإن توفير الأمن في مناطق حضرية محددة يتجاوز العمل مع مزودي الأمن الخاصين للمساكن . يجب أن تعمل الشرطة أيضاً مع أصحاب المصلحة المحليين الآخرين . يمكن أن تتطور هذه الجهود من خلال مجموعة متنوعة من العلاقات ولكن يجب أن تشمل العمل النشط بين الشرطة وأصحاب المصلحة حتى يكون هناك اتصالاً فعالاً ومشاركة أصحاب المصلحة في صنع القرار بشأن الأمن المحلي . يمكن أن توفر المشاركة بين الشرطة وأصحاب المصلحة أفكاراً حول كيفية حل المشكلات وأيضاً تهيئة الظروف التي يمكن للشرطة التعاون فيها مع أصحاب المصلحة للحصول على الدعم للحفاظ على الأمن الأساسي . من المرجح أن تمكن هذه المشاركات والتحليل الدقيق لمشاكل الجريمة التي تؤثر على أماكن عمل الشرطة من طرح مجموعتين من الأسئلة ، والتي ستكون حاسمة لحل مشاكل الجريمة المحلية :

(أ) ما هي أنواع الجرائم التي تحدث في هذه الأماكن؟

(ب) ما هي التغييرات الأساسية في الفضاء المحلي واستخدام المواطن وممارسات الشرطة التي يمكنها السيطرة على الجرائم في الأماكن؟

عند تطوير الإجابات عن مثل هذه الأسئلة ، يجب على الشرطة وأصحاب المصلحة الآخرين النظر في كيفية تقييم وقياس نجاح جهودهم الشرطوية . ينبغي النظر في أي تحليل لكل من هذه المساحات في سياق تأثير هذه المساحات على الجريمة في أجزاء أخرى من المدينة .

الملاعب ،

الملاعب والمتنزهات والساحات العامة هي مناطق تخضع بشكل شبه كامل لسيطرة السلطات المحلية والشرطة . في حين أن هذه الأنواع المختلفة من المساحات تخلق أنواعاً متنوعة من الفرص الإجرامية ، يجب على الشرطة الاستجابة للتحديات في كل من هذه المجالات مع مراعاة الحفاظ على النظام الجيد والمساعدة في تقليل فرص الجريمة . المساحات هي أيضاً أماكن للتفاعلات الاجتماعية المعقدة والضرورية ، ويحتاج أصحاب المصلحة المحليون والمسؤولون الحكوميون إلى لعب دور قيادي في إدارتها من أجل ضمان حصول المواطنين على فرص للتفاعلات الاجتماعية الآمنة . يتضمن ذلك العمل عن كثب مع المسؤولين عن تلك المناطق ، على سبيل المثال لتقليل التحولات بشكل مناسب وبالتالي تقليل أماكن الاختباء وإضاءة المساحات بشكل صحيح . في بعض الظروف ، قد تتاح للشرطة فرصة العمل مع مستخدمي هذه الأماكن ، مثل رابطة الحي السكني في منطقة حول المتنزه ، للنظر في أنواع الاستجابات اللازمة لمنع وتقليل الجريمة في تلك المنطقة والحفاظ على جمهور الفضاء كمكان آمن بمرور الوقت .

تطرح الملاعب مشاكل خاصة تتراوح من المضاربة على التذاكر والسلوك الصاخب إلى أعمال الشغب . للملاعب استخدامات فريدة تقتصر على فترات زمنية محددة . تحتاج الشرطة التي تتعامل مع التحدي المتمثل في ضبط الأمن في الملعب إلى فهم قضايا الجريمة المحلية المعينة الناتجة عن الاستاد وتحتاج إلى التعامل مع أصحاب المصلحة المحليين ومقدمي الأمن في تطوير الحلول . تواجه المدن المختلفة تحديات صعبة في الحفاظ على النظام في الملاعب . على سبيل المثال ، ملاعب أمريكا الشمالية سلمية نسبياً . هناك القليل من المنافسات داخل المدن ،

وبما أن المدن تقع على مسافات بعيدة من بعضها البعض ، فمن النادر أن يكون هناك اتصال بين المشجعين المعارضين . في ملاعب أمريكا الشمالية ، تشمل المشاكل الرئيسية الحفاظ على النظام الأساسي ، والتعامل مع المؤيدين المخمورين والصاخبين والسيطرة على المضاربة غير القانونية للتذاكر . ومع ذلك ، فإن الظروف في أوروبا وأمريكا اللاتينية مختلفة . أدت مجموعات جيدة التنظيم من المشجعين والمشاعبين إلى ارتفاع مستويات العنف وأعمال الشغب حول الملاعب . طورت الشرطة في هذه البلدان استراتيجيات مختلفة لمعالجة المشاكل .

المنتزهات

تشكل المنتزهات مشاكلًا أقل على نطاق واسع ولكنها أكثر انتظامًا من الملاعب . المنتزهات بطبيعتها هي مساحات خضراء في المناطق الحضرية يمكن الوصول إليها بشكل عام على مدار الساعة حتى لو اتخذت السلطات الاحتياطات اللازمة لتثبيت البوابات وإغلاق المنطقة في ساعة معينة . أنها توفر واحة مهمة في المناطق الحضرية . ومع ذلك ، فإن هذه العوامل تجعل الحوادث جذابة للمجرمين . حيث توفر أوراق الشجر غطاءً هامًا للمجرمين ، ويمكن أن تصيح الحوادث ، غالبًا نتيجة للشرطة المحدودة أو الدوريات أو المراقبة السلبية ، محورًا للأنشطة الإجرامية مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو الاعتداءات . بالإضافة إلى ذلك ، يمكن أن تخرج الأنشطة الترفيهية التي يتم إجراؤها في المنتزهات عن السيطرة ، مما يؤدي إلى مخاطر على مستخدمي المنتزه . كما هو الحال مع الملاعب وأنواع أخرى من المساحات ، فإن التعامل مع التحديات التي تطرحها المنتزهات يتضمن تقييم المشكلات الخاصة التي تحدث فيها والعمل مع المجموعات المكونة المحلية لفهم كيفية حلها . قد يكون المكونون المحليون حراسها أو القائمين برعايتها ، وجمعيات المقيمين والأحياء السكنية المجاورة لها ، وجمعيات الأعمال والمدارس المحلية أو مرافق رعاية المسنين في المنطقة التي يستخدم عمالؤها المنتزه بانتظام . يمكن أن تتخذ الاستجابات للتحديات التي تطرحها المنتزهات أشكالًا متنوعة . أولاً وقبل كل شيء ، من المهم ضمان الامتثال للملائم للقوانين المحلية المتعلقة باستخدام المنتزه . إذا اعتقدت الشرطة أن المراسيم غير كافية ، فقد يناقشون تغييرها ، على سبيل المثال اقتراح موعد إغلاق مبكر أو قيود على الاستخدام . في فانكوفر ، كندا ، عالجت الشرطة ظروفًا مختلفة جدًا من خلال استراتيجيات مماثلة . في منطقة مركزية فقيرة من المدينة ، وهي ثالث أكبر حديقة في كندا ، أصبحت مركزًا لتجارة المخدرات غير المشروعة محليًا . من خلال العمل مع السكان المحليين ودورية راجلة متطوعة ، أقامت الشرطة عمليات مراقبة منتظمة للحديقة واستخدمت شرطة بملابس مدنية للتعرف على تجار المخدرات غير الشرعيين . عملت خدمات المنتزه على الحد من الكتابة على الجدران وتكليف العمال بتنظيف المنطقة بانتظام . بالإضافة إلى ذلك ، وبنصيحة من علماء الإجرام في جامعة سايمون فريزر ، عملت الشرطة على تقليل المناطق المغطاة وإزالة الشجيرات التي وفرت غطاءً لتجار المخدرات غير المشروعين .

تبنيت المكسيك برنامجًا واسع النطاق لتحسين المنتزهات لزيادة الأمن يسمى **Rescate de Espacios Públicos** . الذي تروج له الحكومة الفيدرالية ، إلى العمل مع البلديات التي يزيد عدد سكانها عن 50000 نسمة لاستعادة الأماكن العامة الحضرية من أجل تزويد السكان المحليين بأماكن يمكنهم فيها المشاركة مع مجموعة واسعة من الأنشطة الاجتماعية ، وبالتالي استخدام المساحات بشكل أكثر فعالية وتنشيط النشاط الإجرامي . يسعى البرنامج إلى ضمان بناء المساحات العامة وتحسينها لتشجيع المواطنين على استخدام المساحات المخصصة للأنشطة الاجتماعية بما في ذلك الرياضة والفنون وتعزيز تنمية المجتمع . تحدد الحكومات المحلية الأماكن العامة التي تفتقر إلى الصيانة والمهمشة وتتقدم بطلب إلى الحكومة الفيدرالية للحصول على أموال لدعم إعادة تأهيلها .

يجب أن تنظم الوكالات المنفذة للقانون شبكات مجتمعية لضمان المشاركة الشعبية في التخطيط لجهود التحسين والحفاظ عليها . بالتعاون مع مخططي المدن والمصممين والوكالات الأمنية الأخرى ، يشارك السكان المحليون في تحديد كيفية إعادة هيكلة المنطقة لتلبية الاحتياجات المحلية على أفضل وجه . يمكن أن تتخذ التحسينات مجموعة متنوعة من الأشكال ، بما في ذلك تنظيف الحقائق والمساحات القائمة ، وبناء المراكز الرياضية والمجتمعية ، وتوفير تحسينات لمناطق ضفاف الأنهار والمحيطات في إطار الجهود المبذولة لزيادة الاستخدام العام ، وبالتالي المراقبة الطبيعية . قد تحصل الأماكن التي تلقت أموالاً مسبقاً على موارد إضافية لمواصلة دمج التحسينات المكانية أو للمساعدة في تطوير الشبكات الاجتماعية واللجان لتشجيع الاستخدام النشط لتلك المساحات ومنع النشاط غير القانوني . بمجرد تطوير البرامج ، تعمل اللجان المحلية ومسؤولو المدينة وضباط الأمن مع الشباب لمنع الجريمة . تعزز مواد البرنامج مفهوم مفاده أنه عندما يشغل المواطنون الأماكن ، يتراجع الانحراف . في العامين الأولين من وجوده ، أعاد البرنامج تأهيل أكثر من 1800 مكانًا في جميع أنحاء البلاد ، ووصل إلى 287 بلدية و 9 ملايين نسمة . تضمنت التحسينات أكثر من 2000 ملعبًا رياضيًا ، والترويج لأكثر من 14000 حدث رياضي وفني وإنشاء أكثر من 1500 ملعبًا . كما شجع البرنامج أكثر من 3000 فصل وحملة لمعالجة قضايا مثل الإدمان وسلامة المجتمع

وقد ساعدت الجهود المركزة بالمثل على الحد من الجريمة في *Praça Oscar da Silva* في ساو باولو ، البرازيل . مع ملاحظة العنف المتزايد في الساحة ، التي تقع في قسم الطبقة العليا من المدينة . أطلقت الشرطة المحلية برنامجًا عملت فيه بشكل تعاوني مع السكان المحليين والشركات لتحسين استخدام الساحة والسيطرة على الجريمة . تضمنت الجهود زيادة دوريات الشرطة في المنطقة وتطوير سلسلة من الأنشطة التعاونية مع الشركات والمتطوعين والجامعة المحلية لتنظيف الساحة وصيانتها وتوفير فعاليات مثل ألعاب الأطفال وسينما من أجل الافادة بشكل أفضل من المنطقة وتقليل فرص الجريمة . حصل البرنامج على جائزة شرطة ساو باولو - المواطن .

الأسواق

مثل الحدائق ، يمكن الوصول إلى مناطق السوق بحرية . كمناطق عبور مفتوحة نسبيًا ، قد يتردد عليها شرائح كبيرة من السكان ، بما في ذلك الأفراد الذين ليس لديهم مكانا آخر يذهبون إليه أو الأفراد الذين يسعون للانخراط في أنشطة غير قانونية . في الوقت نفسه ، تختلف الأسواق عن المنتزهات في أنها تخضع لمراقبة كبيرة من قبل مختلف الأفراد المشاركين في المعاملات هناك ، بما في ذلك أصحاب الأعمال ومدبرو السوق . يجلب هذا مجموعة مختلفة من أصحاب المصلحة الذين قد يساعدون في الحفاظ على النظام في المنطقة ولكن يمكنهم أيضًا المساهمة في الفوضى . العلاقات التعاونية مع أصحاب المصلحة هؤلاء ضروري للسيطرة على الجريمة في هذه المجالات . يمكن أن تحدث مجموعة من المشكلات المختلفة في مناطق السوق ، بما في ذلك السرقة والاستيلاء على البضائع والنفايات وأنواعا مختلفة من المشاكل المرتبطة بعدد كبير من السكان العابرين . يمكن للشركات العاملة في هذه المناطق أن تشارك في مجموعة متنوعة من الممارسات غير القانونية ، مثل انتهاكات القانون والأعمال الإجرامية مثل الإغراق غير القانوني . أخيرًا ، يمكن أن تصبح الأسواق مواقعًا لمجموعة من الأنشطة غير القانونية المرتبطة بالتدفق الكبير للمواطنين عبر المنطقة ، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات وبيع السلع غير المشروعة .

لدى الشرطة وأصحاب المصلحة الآخرين في المنطقة مجموعة متنوعة من الخيارات في التعامل مع الأنواع المختلفة من المشاكل . ومع ذلك ، يجب أن تستند جميع الحلول إلى تحليل دقيق للمشاكل في المنطقة . في لودرهيل (فلوريدا) ، الولايات المتحدة ، الواقعة شمال ميامي (فلوريدا) ، تعاملت الشرطة مع ساحة تسوق صغيرة أصبحت سوقًا مفتوحًا للمخدرات غير المشروعة من خلال تطوير العلاقات مع مجتمع الأعمال لتحسين تنفيذ القانون وتقليل التعدي . عملت الشرطة أيضًا على إجراء سلسلة من التغييرات الأخرى على البيئة حول الساحة بما في ذلك إنشاء ملعبًا لجذب العائلات ، وبالتالي زيادة المراقبة السلبية للمنطقة وردع الجريمة . أخيرًا ، حرصت الشرطة على أن يقوم مالك الساحة بإجراء تعديلات على المنطقة ، بما في ذلك عن طريق نقل صناديق القمامة ، وتحسين الإضاءة وتركيب بوابات في مناطق معينة لردع الجريمة . ومن الأمثلة الأخرى المثيرة للاهتمام على هذا النوع من الإصلاح ، المذكور سابقًا ، الحالة دياديما ، البرازيل . هنا ، كانت إحدى النقاط الساخنة للجريمة في المدينة ساحة مفتوحة تُعرف باسم *Camelódromo* ، والتي كان يستخدمها الباعة العابرون . عالجت المدينة قضية الجريمة من خلال إنشاء بيئة سوق أكثر تنظيمًا (*Mercado popular*) ، وهي مساحة مغلقة حيث يمكن للبائعين غير الرسميين بيع سلعهم في منطقة تنظمها المدينة وتحافظ عليها . هذا واحد من عدد من التدخلات في المدينة التي ساعدت بشكل كبير على خفض مستوى الجريمة .

المدارس

تمثل المؤسسات التعليمية تحديات مختلفة قليلاً عن تلك التي تفرضها الحدائق والأسواق . غالبًا ما تخضع المدارس لسيطرة ومراقبة شديدة مما يمثل تحديات للوصول إليها من قبل الغرباء . من غير المحتمل ، على سبيل المثال ، أن يبدأ الأفراد في الاستيلاء على أرض المدرسة ، وبالنظر إلى عمر أولئك الذين يستخدمون المؤسسة ، هناك حدا لأنواع الجرائم التي يمكن أن تحدث في فضاءها . من الصعب للغاية أن تصبح المدرسة قاعدة لعمليات غسيل الأموال أو الاتجار غير المشروع بالمخدرات . ومع ذلك ، يمكن للمدارس أن تصبح مواقعًا خطيرة لبيع المخدرات غير المشروعة . يمكن أن يؤدي وجود الشباب إلى اضطراب وعنف كبير ويمكن أن يجذب المجرمين البالغين الذين قد يفترسون الطلاب .

عادة يتم تحديد أصحاب المصلحة في المدارس بوضوح . تخضع المباني لإدارة شركة خاصة أو مسؤولين حكوميين . يشكل المعلمون والموظفون في المدرسة مجموعة ثانية من أصحاب المصلحة . آباء الطلاب هم مجموعة ثالثة . اعتمادًا على أعمارهم وموقع طلاب المدرسة ، يمكن أيضًا تنظيمهم . يشكل الجيران وأصحاب الأعمال في المنطقة المحيطة بالمدرسة مجموعة نهائية من أصحاب المصلحة . هذه المجموعة المحددة جيدًا من مجموعات المصالح تخلق أساسًا لمشاركة الشرطة مع المدرسة بالإضافة إلى التحديات في إيجاد توافق في الآراء من أجل التغيير .

المشاكل الرئيسية التي تواجه المدارس تأتي إما من داخل المدرسة من حيث الصراع بين الطلاب أو من الغرباء الذين يدخلون بشكل غير قانوني إلى أرض المدرسة لمضايقة الطلاب أو ارتكاب جرائم . يمكن أن تتضمن الجهود المبذولة لمعالجة هذه القضايا تعديلات على البيئة المدرسية لتثني الغرباء عن القدوم إلى الحرم الجامعي أو لتثبيط النشاط غير القانوني من قبل الطلاب . يمكن أن يشمل ذلك تهيئة الظروف لتحسين مراقبة ممرات المدرسة ومناطق الوصول أو المناطق المغلقة من المدرسة التي قد تكون مكشوفة للخارج . وتحتاج الشرطة أيضاً إلى إشراك مديري المدارس والمعلمين في خلق بيئة تساعد على السيطرة على الجريمة . وهذا يعني إنشاء مراقبة أكثر فعالية للوصول إلى الحرم الجامعي وللطلاب أثناء وجودهم فيه . أخيراً ، تحتاج الشرطة إلى إيجاد طرقاً للعمل مع أولياء الأمور والجيران لفهم تعقيدات المشكلات في الحرم الجامعي وتأثيرها على المجتمع .

يمكن رؤية أحد الأمثلة على هذا النوع من الجهد في ريو دي جانيرو بالبرازيل ، حيث تحافظ بلدية غواردا ، وهي قوة شرطة محلية غير مسلحة ، على **Grupamento de Ronda Escolar** ، وهي وحدة مخصصة تقوم بدوريات منتظمة في المدارس وتعمل بانتظام مع قيادة المدرسة على تطوير استراتيجيات لمنع الجريمة في المدارس . بالإضافة إلى ذلك ، تحافظ الوحدة أيضاً على اتصالات مع نظام محاكم الأحداث وتساعد في التعامل مع الأحكام الاجتماعية والتعليمية التي تصدرها المحكمة للشباب المدانين بجرائم الممتلكات . أخيراً ، تقدم الوحدة محاضرات للطلاب في المدارس ، وتسعى إلى إقامة علاقات إيجابية مع الطلاب وغرس الأفكار حول المواطنة في الجهود المبذولة لإبقاء أطفال المدارس العامة في ريو دي جانيرو بعيداً عن الأنشطة الإجرامية .

النقل والطرق في المدينة

واحدة من أكثر المشاكل تعقيداً التي يجب على الشرطة التعامل معها هي الجريمة داخل وحول شبكة النقل بالمدينة . يغطي القسم مجموعة متنوعة من الأنشطة ، بما في ذلك الاعتداء على المركبات ، والتشغيل غير القانوني لخدمات سيارات الأجرة والحافلات ، والاعتداءات على طرق المدينة ، ومترو الأنفاق ، ومحطات الحافلات والقطارات ، والمضايقات المرتبطة بالسرعة وسرقة السيارات . تتأثر الفئات المستهدفة المتنوعة بهذه الأنشطة . تتمتع بعض المجموعات بصوت أعلى بكثير من غيرها نتيجة لاستخدامها المنتظم والمنظم لوسائل النقل داخل المدينة ، بما في ذلك ركاب الترانزيت ونقابات سائقي سيارات الأجرة والحافلات القانونيين وغير الشرعيين ومالكي ومديري شركات النقل العام والخاصة .

تتنوع المشاكل المتعلقة بالعبور ، ويجب أن تكون الاستجابات مناسبة للظروف . في لندن ، قررت الشرطة التعامل مع مستويات عالية من الاعتداء الجنسي من قبل سائقي سيارات الأجرة غير المرخصين من خلال حملة توعية عامة ، وجهوداً أخرى لزيادة الوعي العام وخيارات النقل في ليالي عطلة نهاية الأسبوع عندما تحدث العديد من الاعتداءات . عملت الشرطة مع مسؤولي المدينة لتقديم خدمة حافلات أفضل ، وزيادة نطاق المناطق التي تغطيها سيارات الأجرة في المدينة ، وتزويد سائقي سيارات الأجرة المرخصين بزيادة الرسوم الإضافية المسائية لخلق حافزا لمزيد من سيارات الأجرة للعمل خلال فترات الجرائم المرتفعة . تم استخدام استراتيجيات مماثلة في النرويج للتعامل مع المشاكل المتعلقة بسيارات الأجرة غير النظامية .

يوفر نظام المترو في واشنطن العاصمة مثلاً آخر على الجهود المعقدة والمتعددة المستويات لمنع الجرائم في أنظمة النقل . تم تصميم النظام بأكمله لتقليل مخاطر الجريمة . تتميز المنصات بسقوف عالية ولا توجد بها أعمدة ، مما يخلق خطوط رؤية مفتوحة . تنخفض الأضواء في الأسقف لتقليل الظلال . اقتصر النشاط التجاري في المحطات على شراء التذاكر لتقليل أهداف الجريمة . تم تجويف الجدران لتقليل الكتابة على الجدران . بالإضافة إلى ذلك ، تطبق الشرطة القواعد بصرامة وتعمل على تحسين الصيانة . أخيراً ، يستخدم القائمون على المحطة أنظمة مخاطبة عامة لتثبيته الركاب إلى انتهاكات القواعد . وقد أدت كل هذه الجهود إلى معدلات جريمة منخفضة للغاية على نظام النقل .

كما طورت شيلى استراتيجية مبتكرة للتصدي للجريمة في نظام النقل . عمل مسؤولو تنفيذ القانون في بلدة كويهايك الجنوبية مع سائقي سيارات الأجرة للسيطرة على مستوى سرقة السيارات . بعد أن تتلقى الشرطة معلومات حول سيارة مسروقة ، فإنها تنقل هذه المعلومات بسرعة إلى سائقي سيارات الأجرة اللاسلكية بالمدينة ، بما في ذلك الطراز واللون ورقم لوحة الترخيص للمساعدة في تحديد موقع السيارة المفقودة . يوسع هذا الاتصال على الفور قدرة الشرطة على إجراء تحقيقاتها . في حين أن القوة لديها طراد واحد فقط متاح لعمليات البحث ، إلا أن هناك 40 سيارة أجرة لاسلكية تجوب المدينة يوميًا . من خلال هذه الجهود ، حققت شرطة التحقيق بالمدينة معدل استرداد 100% للسيارات المفقودة في غضون 48 ساعة من السرقة . في عام 2009 ، اعترفت شرطة التحقيق في شيلى بالبرنامج كمثال لممارسة جيدة .

من المهم أيضاً تذكر احتياجات السلامة الخاصة بالنساء في أنظمة النقل العام ، حيث قد يتعرضن للمضايقات أو الهجمات نتيجة لنقص المراقبة الكافية ، أو حيث توفر الأماكن الضيقة فرصاً لارتكاب جرائم جنسية . كما هو

الحال مع مشروع دلهي الأمن ، هناك مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات المختلفة التي يمكن للوكالات الحكومية استخدامها للحد من مثل هذه الأعمال ، بما في ذلك زيادة الوعي وتدريب عمال النقل في القضايا المتعلقة بالتحرش والعنف ضد المرأة . للحصول على مناقشة كاملة لاستجابات الشرطة للعنف ضد المرأة ، يرجى الرجوع إلى دليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن ردود الشرطة الفعالة على العنف ضد المرأة والمنهج التدريبي بشأن ردود الشرطة الفعالة على العنف ضد المرأة .

كما هو الحال مع الأنواع الأخرى من المساحات ، يجب على الشرطة اعتماد استراتيجيات محددة مصممة لمعالجة المشكلة التي يقومون بفحصها في شبكة النقل . يمكن أن تشمل هذه المزيد من الدوريات . بدلاً من ذلك ، يمكن لمستخدمي النقل العام المشاركة في هذه العملية عن طريق نشر معلومات الاتصال لإبلاغ الشرطة بالظروف الخطرة في الطرق . أخيرًا ، يمكن للشرطة العمل جنبًا إلى جنب مع سلطات المدينة الأخرى لتغيير بيئة الطرق . يمكن أن يشمل ذلك إعادة تصميم الطرق ، وسفلة الطرق لتقليل أعطال المركبات وتركيب إنارة أفضل .

تقدم المطارات ومحطات القطارات والحافلات ومترو الأنفاق وكذلك عربات القطارات ومحطات الحافلات والحافلات نفسها فرصًا فريدة للجريمة حيث يصل الأفراد إلى المدن أو ينتقلون بشكل جماعي عبر المدينة . غالبًا ما توفر الموانئ ومحطات النقل فرصًا للجريمة مثل جلب منتجات غير قانونية إلى المدينة أو إيذاء الوافدين الجدد . مرة أخرى ، كما هو الحال مع العناصر الأخرى لشبكة النقل ، تتطلب الاستجابة الجيدة معلومات استخباراتية كافية ، ولكن قد تفكر الشرطة أيضًا في إنشاء وحدات متخصصة مستعدة للتعامل مع تحديات ضمان أن تكون شبكات النقل أماكن آمنة . قد تنتظر الشرطة أيضًا في التواصل مع الشركات التي تدير المركبات وسائقي المركبات ومجموعات الركاب لإشراك أصحاب المصلحة في جهود مكافحة الجريمة والتعلم من هذه المجموعات كيف يمكن لمسؤولي الدولة العمل على حل مشاكل الجريمة في أنظمة النقل الجماعي .

المناطق التجارية المركزية

مناطق وسط البلد عبارة عن اندماجات معقدة من الحدائق والمباني التجارية والمدارس والمكاتب الحكومية والأسواق التي تجمع بين العديد من المشاكل التي أثرت أعلاه . يريد أصحاب الأعمال من الشرطة منع عمليات السطو وضمان سلامة عملائهم . غالبًا ما يرغب أولئك الذين يسافرون إلى المنطقة للقيام بأعمال تجارية في وجود قوي للشرطة من أجل السفر بأمان في المنطقة عند حمل الأموال أو المستندات وعند المغادرة بالبضائع . على عكس المناطق السكنية ، تجمع المناطق التجارية أعدادًا كبيرة من الأفراد مع القليل من المعرفة ببعضهم البعض في مناطق ذات روابط نقل واسعة النطاق . ينطوي التعامل مع مشاكل الجريمة في هذه المناطق المعقدة على مشاركة مسؤولي الشرطة والتخطيط مع أصحاب المصلحة المتعددين العاملين في المنطقة . من بين أصحاب المصلحة الرئيسيين الوكالات الحكومية وعددا كبيرا من الشركات بالإضافة إلى العديد من المواطنين والمنظمات المدنية التي تستخدم المنطقة المركزية للمدينة . غالبًا ما يحدث هذا من خلال التعاون بين الشركات والحكومة في مناطق التحسين الحضري .

التحديات التي تواجهها المناطق المركزية هي الاستخدامات المتعددة للمساحة والتغيرات الهائلة في مستويات الاستخدام . تجمع المناطق المركزية أفرادًا من أجزاء مختلفة من المدينة وغالبًا ما يكون هناك عددا قليلا جدًا من السكان الذين يعيشون بالفعل في المنطقة . لمزيد من التعقيد ، قد تشهد مناطق وسط المدينة في الليل انخفاضًا كبيرًا في عدد السكان ، مما يجعل الشوارع الكبيرة قاحلة من حركة السير على الأقدام والتجارة ، مما يخلق ظروفًا يمكن أن تسهل مجموعة متنوعة من الجرائم .

يقدم مشروع إنشاء مناطق تحسين المدينة في كيب تاون ، جنوب إفريقيا ، مثالًا مثيرًا للاهتمام حول كيفية عمل الشركات مع الحكومة لتحقيق الأمن في المناطق التجارية . استثمرت حكومة جنوب إفريقيا ، لبعض الوقت ، الموارد في تعزيز التعاون بين دائرة الشرطة في جنوب إفريقيا ، وقوة الشرطة البلدية ، وأصحاب المصلحة المحليين والمتعاقدين الأمنيين من القطاع الخاص بهدف إقامة تآزر تعاوني لتوفير الأمن بشكل أكثر فعالية . يتمثل أحد الأساليب المتبعة في هذا الأمر في إنشاء مناطق تحسين المدينة لمساعدة أصحاب الأعمال التجارية في وسط المدينة على العمل بفعالية مع الشرطة لتحديد مشاكل الجريمة المحلية وتعزيز اتصالات المتعاقدين بين الشرطة والقطاع الخاص لتوفير الأمن اللازم للتجارة والسياحة بشكل أفضل .

مناطق تحسين المدينة هي شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الأمن والتحضر حيث تقدم الشركات الأعضاء إعانات إضافية للخدمات الأمنية للمساعدة في ضمان الأمن الفعال في منطقة المدينة حيث تعمل المنظمة . تعمل شراكات مناطق تحسين المدينة ككيان غير هادف للربح ، يترأسه أصحاب الأعمال ، ويسهل جهود الشركات بالتعاون مع الشرطة والمسؤولين الحكوميين الآخرين لتعزيز الأمن . في كيب تاون ، ساعدت المقاطعات على تحديد الجرائم الساخنة و المواقع ، من أجل نشر عملاء الأمن بشكل أكثر كفاءة ووضع استراتيجيات فعالة للسيطرة على الأنشطة غير القانونية ؛ زيادة حجم الموارد والأفراد المتاحين لأنشطة السلامة العامة ؛ ولديها إدارة منتظمة للحضور ولوقوف السيارات . استخدمت المقاطعات الشرطة القطاعية لمساعدة الشرطة على بناء المعرفة المحلية والاتصالات

لتنفيذ استراتيجيات الشرطة . يبدو أن المقاطعات قد نجحت في زيادة الموارد المتاحة بشكل كبير للسلامة العامة داخل المناطق التي تديرها وفي تزويد مستخدمي المقاطعات بأمن أكبر.

من المهم أن نتذكر أنه على الرغم من أن هذه البرامج قد لاقت بعض النجاح ، إلا أنها تعرضت أيضًا للنقد . في حين أن الجهود قد حسنت التجارة والأمن في بعض أحياء كيب تاون السكنية ، فقد فعلت ذلك على الأقل جزئيًا من خلال عملية التحسين التي زادت من تجانس الأحياء السكنية ، واضطر سكان الطبقة العاملة إلى البحث عن أماكن إقامة ميسورة التكلفة في مناطق أبعد . علاوة على ذلك ، في حين أن الجهود قد جلبت المزيد من الموارد إلى المناطق ذات الأهمية التجارية ، إلا أنها لم تفعل شيئًا يذكر للمناطق الأخرى من المدينة حيث لا توجد عمليات للأعمال التجارية الكبيرة . يتطلب حل هذه المشكلات تعاونًا كبيرًا بين الشرطة ومجموعة واسعة من مسؤولي الدولة العاملين في المناطق . كما يتطلب التزامًا كبيرًا بالعمل بطرق جديدة على مدى فترة زمنية لمعالجة تعقيد المشاكل التي تؤثر على هذه الأنواع من المجالات . يلعب التعاون بين المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة دورًا مهمًا في تحقيق الأمن في المناطق .

الأحياء السكنية الفقيرة

في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، فإن بعض المناطق الأكثر تعقيدًا للشرطة هي الفقر المدقع وغالبًا ما تكون أحياء سكنية مبنية ذاتيًا ، والتي توفر في بعض الحالات السكن لأكثر من نصف سكان المنطقة الحضرية . هذه المناطق ، التي نادرًا ما يتم رسمها جيدًا وعادةً تفقر إلى بنية تحتية قوية ، تشكل تحديات سياسية وتخطيطية وجنائية كبيرة للسكان ومسؤولي المدينة . غالبًا ما يتم بناؤها وسكنها من قبل مجموعات سكانية غير مندمجة بشكل فعال في النظم الاقتصادية أو السياسية والتي قد تعاني من تمييز كبير لمجرد المكان الذي يعيشون فيه أو نتيجة لمجموعة متنوعة من العوامل الاجتماعية أو الدينية أو العرقية أو الأخرى . ومما زاد الطين بلة ، قد يكون للأحياء السكنية الفقيرة ومدن الأكوخ نزاعات طويلة الأمد مع الحكومة أو أصحاب الأراضي من القطاع الخاص حول شغل الأراضي أو الإيجار غير المدفوع . في هذه الحالات ، قد تكون الصلة الرئيسية بين هذه المجتمعات والحكومة من خلال الروابط السياسية التي قد تتوسط فيها الجماعات الإجرامية في بعض الحالات . هذه الظروف لا تؤدي إلا إلى تفاقم العلاقات بين مسؤولي الدولة والسكان . غالبًا ينظر بعض شرائح السكان إلى الأحياء السكنية الفقيرة على أنها مواقع للإجرام والخطر في المدينة الأوسع . وغالبًا ما يؤدي هذا التصور ، فضلاً عن مطالب مالكي الأراضي والحيوان المتضررين ، إلى جهود إزالة الأحياء السكنية الفقيرة التي تقع على عاتق سكان هذه المناطق . غالبًا ما تقتصر الاتصالات بين السكان والشرطة على المشاركة في جهود الإزالة أو في مظاهرات أخرى ضد الجماعات الإجرامية التي قد تعمل في المنطقة . بعد مثل هذه العمليات ، غالبًا ما تنسحب الشرطة وتترك السكان وأجهزتهم الخاصة يخضعون للسيطرة المحلية . تؤدي هذه الظروف إلى زيادة الاستياء المحلي وتقوية مواقف الشرطة تجاه هذه المناطق .

ولمواجهة هذه التحديات ، يتعين على الحكومات بذل جهودًا خاصة لتطوير استراتيجيات إيجابية للشرطة في مدن الأكوخ وأنواع أخرى من المستوطنات غير النظامية . يحتاج المسؤولون المنتخبون والشرطة إلى التفكير في الكيفية التي يمكنهم بها إقامة علاقات فعالة مع هذه المجتمعات ، والتي غالبًا ما تكون على هامش السياسة العامة والتي يعاني سكانها من التمييز والإقصاء في مجموعة من المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . يعتبر التعامل مع التحديات الأمنية التي تواجه هذه المناطق أمرًا مهمًا بشكل خاص لتحسين الأمن في المدن في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، حيث قد يقيم أكثر من نصف سكان المدينة في مناطق غير نظامية . في كثير من الأحيان ، يقتصر عمل الشرطة في مثل هذه المناطق على الأنشطة القمعية وعمليات الإخلاء . على الرغم من الأنشطة الإجرامية التي تحدث ، على الشرطة أن تتذكر أنه ليس كل السكان فيها مجرمين وأنه يجب معاملة سكان المناطق بنفس الطريقة التي يعامل بها سكان الأحياء السكنية الأخرى . لكي تنجح الشرطة في السيطرة على الجريمة في هذه المناطق ، تحتاج الحكومة إلى تطوير سياسات شاملة لإقامة علاقات مع السكان ومعالجة مخاوف سلامة السكان ، بما في ذلك العمل على تحسين العلاقات بين الشرطة وأفراد المجتمع ، وجهود التحضر ، ورسم الخرائط الأساسية ، والتحسين من الخدمات ، والجهود المبذولة لربط المناطق بالخارج وبناء رأس المال الاجتماعي المحلي الضروري لردع الجريمة وحل النزاعات ، والجهود المبذولة لخلق الفرص وتحسين التعليم والتعامل مع النكوص ومعالجة المشاكل المتعلقة بالأمراض العقلية والإدمان .

غالبًا ما تتلقى الأحياء السكنية الفقيرة خدمات حضرية رسمية قليلة أو معدومة ، ونتيجة لذلك ، يحصل السكان في كثير من الأحيان على الخدمات بشكل غير قانوني ، مما قد يتركهم في خوف من مسؤولي المدينة . من الأمور الأساسية لتحسين الوضع الأمني في الأحياء الفقيرة دمج هذه المناطق وسكانها في المدينة رسميًا . ويتضمن ذلك توسيع نطاق الخدمات الأساسية لهم مثل المياه النظيفة والكهرباء والعمل مع السكان لتوفير خدمات نقل موثوقة والأماكن العامة لدعم مؤسسات رأس المال الاجتماعي المحلية والمشاركة مع الحكومة . لبعض الوقت ، دعمت مدينة ريو دي جانيرو برنامج Favela-Bairro ، الذي يسعى إلى تنظيم الخدمات الحضرية لمدن الأكوخ ، وفي

بعض الأحيان ، يعمل على إضافة أماكن عامة للمجتمعات لتوفير فرص مدنية . وبالمثل ، فإن بلدية ميدلين ، كولومبيا ، عملت على إنشاء مكتبات في الأحياء الفقيرة ، ولا سيما في كومونا نورورينتال العنيفة ، لتوفير الفرص للسكان للوصول إلى المعلومات وتمكينهم من الاستفادة من حقوق مواطنيهم والمشاركة مع الحكومة .

عنصر آخر لتحسين عمل الشرطة هو ببساطة رسم خريطة للمناطق . وباعتبارها مستوطنات غير رسمية ، فإن معظم هذه الأحياء تقع خارج شبكات المدن ، وفي كثير من الحالات ، لا يتم تضمينها في الخرائط الرسمية . **يجب أن تسعى الحكومات إلى تطوير خرائط مناسبة للمجتمعات** . يمكن لمثل هذه الجهود أن تساعد وكالات الدولة على تقديم مجموعة من الخدمات بفعالية إلى هذه المناطق ومساعدة الأجهزة الأمنية على تحديد النقاط الساخنة للجريمة حتى يتمكنوا من العمل مع مجموعات المجتمع للمساعدة في السيطرة على الجريمة في المنطقة .

مدينة ماميلودي ، في منطقة بريوريا ، جنوب أفريقيا ، ومدينتين في الكاب الشمالية كانت بمثابة قاعدة لتجربة مثيرة للاهتمام باستخدام نهج مبتكر لدمج رسم خرائط الجريمة ، ومنع الجريمة من خلال التصميم البيئي والشرطة الموجهة نحو المشاكل . في كل مدينة ، تم تنظيم المجتمعات ، حيث جمعت بين المواطنين وميسري الشرطة المدربين تدريباً خاصاً لإجراء مناقشة صريحة حول الطبيعة المكانية للجريمة . يطلب الميسرون من المشاركين المجتمعيين في الأحداث وضع خرائط فردية وجماعية لمكان حدوث الجريمة في الحي السكني . يبدأ الأفراد بعمل خرائطهم الخاصة للنقاط الساخنة في المجتمع ، والتي يتم تنظيمها بعد ذلك في خريطة مجتمعية واسعة تعكس التجربة المشتركة للمشاركين مع الجريمة في أحيائهم . تكشف الجهود عادةً عن مجموعة واسعة من المناطق عالية الخطورة التي لم تكن الشرطة على علم بها والتي ربما فكر السكان أنفسهم فيها بشكل فردي وربما لم يدركوا أنها تسبب قلقاً جماعياً . **تفتح العملية فرصاً لإجراء مناقشات بناءة حول مكان حدوث الجريمة في الجيران ولماذا** . في إحدى مناطق الكاب الشمالية ، أدرك السكان أن الزقاق الضيق الذي يربط مدرسة بجزء آخر من المجتمع كان موقعاً لعمليات سرقة متكررة . وقد مكن ذلك السكان والشرطة من إدراك أنه يمكن حل المشكلة ببساطة عن طريق تعيين مسؤول مدرسة في ذلك المكان في أوقات معينة من اليوم لمنع حدوث الجرائم . وتختتم الجلسات بمناقشات بين ميسري الشرطة والمقيمين حول طرق تطوير حلول جماعية للمشاكل المحلية التي تدمج أصحاب المصلحة وتقنيات التصميم واستجابة الشرطة .

أدى تاريخ المجتمعات باعتبارها مستوطنات عشوائية تحصل في كثير من الأحيان على خدمات غير قانونية إلى علاقات سيئة بين الشرطة والسكان . قد يؤدي وجود الجماعات الإجرامية المنظمة العنيفة إلى زيادة تدهور العلاقات . **يجب أن تسعى الشرطة إلى تطوير علاقات أكثر إيجابية مع سكان المجتمع ، بما في ذلك من خلال إنشاء منتديات أمن محلية تمكن الشرطة من الاجتماع بانتظام مع قادة المجتمع لمناقشة مجموعة من المشاكل في المجتمع وكذلك طرق عمل الشرطة مع السكان في حل المشاكل** . على سبيل المثال ، في مدن الصفيح في كانتاجالو وبافاو / بافوزينيو في ريو دي جانيرو ، مكن وجود برنامج الشرطة المجتمعية قادة الشرطة من العمل بنشاط مع القادة المحليين ليس فقط في السيطرة على الجريمة ولكن أيضاً في المساعدة في قضايا المجتمع الأخرى . في إحدى المرات ، سعى قائد شرطة لتزويد سكان المجتمع بحافلة للمساعدة في نقل الأطفال الذين يعيشون في المجتمع إلى حدث اجتماعي . هذا النوع من الاتصال يبني علاقات أفضل طويلة الأمد يمكن أن تساعد في بناء الثقة والأساس لعلاقة عمل أفضل . علاوة على ذلك ، **تحتاج الشرطة إلى السعي للعمل مع السكان لتهيئة الظروف التي يفرض فيها السكان أنفسهم قواعد للسيطرة على الجريمة من خلال حمل المجرمين المحليين على المسؤولية** . يمكننا أن نرى أمثلة على هذه الاستراتيجيات في برنامج Cease Fire في الولايات المتحدة وبرنامج panchayat الشرطي في مومباي (بومباي) .

علاوة على كل هذا ، يجب على مسؤولي الدولة السعي إلى دمج المجتمعات بشكل فعال في الحياة الاجتماعية الأوسع للمدينة . يمكن للشرطة أن تساعد في تحقيق ذلك من خلال مساعدة المجموعات المحلية في تطوير الاتصالات مع المنظمات المدنية الخارجية . وحدث مثال على هذا الإجراء في الأحياء الفقيرة في فيغارو جيرال في ريو دي جانيرو عندما قامت منظمة أطباء بلا حدود و Grupo Cultural Afro-Reggae بإعداد برامج بعد قتل العديد من السكان على يد الشرطة انتقاماً لقتل أفراد الشرطة من قبل أفراد العصابات . في المجتمع ، استجابة لمطالب حركة المجتمع المحلي ، للمساعدة في تقديم الخدمات للسكان . طورت المنظمات علاقات قوية مع السكان ، وساعدت في تنظيم السكان والحفاظ على الروابط بين المجتمع والمنظمات الخارجية . في النهاية ، ساعدوا في تنظيم مجموعات داخل المجتمع يمكنها تقديم مطالب من المسؤولين الحكوميين والعمل مع المجموعات غير الهادفة للربح لتقديم الخدمات إلى المجتمع وتزويد الشرطة بمجموعات يمكنهم العمل معها في محاولة للحفاظ على النظام .

الحرمان الذي تعيشه هذه المجتمعات يجعل الحياة صعبة . قد توفر المناطق قاعدة للعصابات وتعاني عندما تدخل هذه الجماعات في صراعات . تعتمد مكافحة الجريمة وتطوير علاقات أفضل مع السكان ، على الأقل جزئياً ، على منع النزاعات . يجب على الحكومات النظر في استراتيجيات لوقف الصراع ، مثل مبادرة إدارة السلام في جامايكا ، وهو تعاون بين الحكومة والمجتمع المدني يقوم فيه المفاوضون بزيارة المجتمعات المعرضة لخطر الصراع لمحاولة التفاوض على تسوية بين الجماعات المتنافسة . وتدعم الدولة مثل هذه الجهود وتشمل الاجتماع

مع القادة المحليين في مناطق مختلفة من كينغستون لتطوير فهم أعمق للعوامل التي تساهم في الصراع وتلقي الدعم الحكومي للمبادرات الاجتماعية التي يتم تنفيذها للمساعدة في إنهاء الصراع .

وبالمثل ، يحتاج مسؤولو الدولة أيضًا إلى النظر في كيفية توفير الفرص للسكان المعرضين للخطر للحد من الانخراط في السلوك غير الحضاري والعنف والجريمة وإدماجهم بفعالية في التيار الرئيسي للمجتمع . يناقش الفصل السادس بمزيد من التفصيل **Fica Vivo!** برنامج في بيلو هوريزونتي ، والذي يوفر دروسًا للمراهقين في مناطق العنف للمساعدة في إبعادهم عن الشوارع وإبعادهم عن العنف .

أخيرًا ، يجب أن يعالج التعامل مع الجريمة في هذه المجتمعات المشكلات الخاصة التي تعاني منها الشرائح المضطربة من السكان . يمكن للمسؤولين الحكوميين المساعدة في السيطرة على الجريمة من خلال وضع برامج فعالة لضمان إعادة الإدماج الاجتماعي للمدانين السابقين . السجناء السابقون المفرج عنهم في مجتمعاتهم قد لا يكون لديهم الكثير من فرص العمل وقد يجدون أنفسهم يعودون إلى الأنشطة الإجرامية لدعم أنفسهم . وبالمثل ، فإن مدمني المخدرات وغيرهم ممن يعانون من اضطرابات نفسية قد لا يكون لديهم ما يكفي للبحث عن خدمات لمساعدتهم في حل مشاكلهم . يجب على الوكالات الحكومية التي تسعى إلى مكافحة الجريمة تطوير برامج اجتماعية لتلبية الاحتياجات الخاصة لهؤلاء السكان . في ميديلين ، على سبيل المثال ، يتم توفير العمل والمساعدة النفسية للأفراد المسلحين السابقين لمساعدتهم على الابتعاد عن الأنشطة الإجرامية بعد التسريح .

مناطق سكنية أخرى

المشكلة الرئيسية التي تواجه الشرطة في بعض المناطق السكنية هي الوصول إلى المنطقة وتطوير علاقة عمل إيجابية مع السكان . عبر الطبقات الاجتماعية المختلفة ، تواجه الشرطة أنواعًا مختلفة من المشاكل في التعامل مع السكان ، بدءًا من الافتقار الشديد للثقة في العديد من المناطق الفقيرة إلى انعدام الثقة في فعالية الشرطة في الأحياء الميسورة . يجب أن تستخدم الشرطة استراتيجيات مختلفة للحفاظ على تواجدتها في مناطق سكنية مختلفة وإقامة روابط مع سكان تلك المجتمعات . في المناطق الميسورة ، يمكن تحقيق الكثير من هذا من خلال إنشاء آليات رسمية لمساعدة الشرطة على التعامل مع المجتمع ، مثل مجالس السلامة العامة المحلية أو برامج مراقبة الأحياء السكنية التي تفورها الشرطة .

تحتاج الشرطة إلى العمل مع السكان في كلا النوعين من الأحياء السكنية للسيطرة على الجريمة من خلال ممارسة الضغط على المخالفين لاتباع القانون ومعايير المنطقة الأخرى . وبينما يمكن للمناطق الغنية والفقيرة أن تستفيد من الوجود المنتظم للشرطة ، فإن الأنواع الخاصة من المشاكل الموجودة في المناطق الفقيرة تتطلب وجودًا منظمًا للشرطة غالبًا ما تكون الحكومات غير مستعدة لتوفيره . يمكن لوجود الشرطة المنتظم ، الموزع بشكل مناسب في منطقة معينة ، أن يساعد في السيطرة على أنواع مختلفة من الجريمة ومنعها ، بما في ذلك ظهور أسواق المخدرات غير المشروعة في الهواء الطلق وغيرها من الأنشطة الإجرامية المنظمة.

الاستنتاجات

يسعى الفصل الرابع إلى دراسة كيفية تطبيق استراتيجيات الشرطة الموجهة نحو المجتمع والموجهة نحو حل المشكلات في مساحات حضرية محددة . يقدم الفصل نظرة ثاقبة لأنواع مختلفة من الاستراتيجيات لمكافحة الجريمة . يمكن تصنيف هذه الأنواع من الجهود على نطاق واسع على أنها تسعى إلى التواصل مع المجتمع وتغيير استراتيجية الشرطة والمشاركة في التغييرات البيئية . ومع ذلك ، يجب أن يتذكر الممارسون أن الفصل يقدم فقط أمثلة على أنواع البرامج التي يمكن أن توفر تحسينات . تتطلب الأماكن الفردية حلولًا خاصة ويجب على الشرطة المحلية العمل مع المسؤولين المحليين الآخرين والجماعات المدنية لتصميم حلولاً مناسبة للأماكن التي يعملون فيها . سيبحث الفصل الخامس عددًا من الهياكل المرتبطة بالمساءلة والرقابة والتي تعتبر بالغة الأهمية لعمل الشرطة الحضرية .